محضر الجمعية العمومية السنوية

للبنك العربي المتحد (ش.م.ع.)

المنعقدة يوم الاثنين بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٧،

في تمام الساعة الخامسة عصراً

في منتجع كورال بيتش

الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

بناء على الدعوة الصادرة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد لحضور الجمعية العمومية السنوية والتي تم نشرها وتوجيهها حسب الأصول إلى السادة المساهمين وإلى كل من المصرف المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ودائرة التنمية الاقتصادية لحكومة الشارقة، فقد انعقدت الجمعية العمومية السنوية للبنك العربي المتحد (ش.م.ع.) يوم الاثنين الموافق ١٠ أبريل ٢٠١٧، في منتجع كورال بيتش، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، في تمام الساعة الخامسة عصراً، حيث ترأس الاجتماع الشيخ / فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس الإدارة وحضره السادة أعضاء مجلس الإدارة ، كما حضر أعضاء الإدارة العليا في البنك بالإضافة إلى ممثلي الهيئات الرقابية ومدققي الحسابات الخارجيين كما هو وارد في الجدول التالي:

	الاسم	الصفة
أعضاء مجلس الإدارة	الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي	رئيس مجلس الإدارة
	السيد عمر حسين الفردان (عبر توكيل)	نائب رئيس مجلس الإدارة
	الشيخ عبد الله بن علي بن جابر آل ثاني	عضو مجلس الإدارة
	الشيخ محمد بن فيصل القاسمي	عضو مجلس الإدارة
	السيد محمد عبد الباقي محمد	عضو مجلس الإدارة
	السيد أحمد محمد بخيت خلفان	عضو مجلس الإدارة
	السيد فهد عبدالرحمن بادار	عضو مجلس الإدارة
	السيد جوزيف أبراهام	عضو مجلس الإدارة
	الآنسة نجلاء أحمد المدفع	عضو مجلس الإدارة

أعضاء الإدارة العليا في البنك	السيد سامر تميمي	الرئيس التنفيذي بالإنابة
	السيد أنتوني مورفي	الرئيس المالي
ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع	السيد سعيد مصطفى عباس	هيئة الأوراق المالية والسلع
ممثل دائرة التنمية الإقتصادية في الشارقة	السيد أحمد آل علي	دائرة التنمية الإقتصادية في الشارقة
مدققو الحسابات الخارجيون	السيد أشرف جمال	بي دابل يو سي
	السيد غيث السابوني	بي دابل يو سي

افتتاح الاجتماع وإعلان النصاب القانوني:

افتتح رئيس مجلس الإدارة ("الرئيس") المداولات الرسمية للاجتماع مرحباً بالسادة المساهمين وممثل هيئة الأوراق المالية والسلع، ومدققي الحسابات الخارجيين (السادة بي دابل يو سي)، وأعضاء الإدارة العليا، وجميع السادة الحاضرين.

تعيين مقرّر الاجتماع وجامعي الأصوات:

وافق المساهمون على تعيين:

- السيد وائل زهنان، مقرراً للاجتماع ("المقرر")
- والسادة / سوق أبو ظبي للأوراق المالية، جامعين للأصوات

قام المقرّر بقراءة نتائج توافر النصاب واستعراض جدول الأعمال وفقاً لما يلي:

حضر الجمعية مساهمون بالأصالة يمثلون ١٤٣,٩٧٢,١٧٦ سهماً (أي ما يعادل ١٠،٤٧% من رأس المال) ومساهمون بالوكالة يمثلون ٨٣٦,١٤٣,٨١٨ سهماً (أي ما يعادل ٦٠،٨٠٨% من رأس المال). وقد بلغ مجموع الأسهم الحاضرة ٩٨٠,١١٥,٩٩٤ سهماً أي ما نسبته ٧١،٢٨% من رأسمال البنك البالغ ١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦ سهماً كما هو مثبت في السجل التجاري للبنك في تاريخه.

استعراض جدول الأعمال:

أولاً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار عادي (نصاب: ٥٠% من رأسمال البنك، تصويت: بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية):
البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وعن مركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والتصديق عليه.
تلا المقرر، نيابة عن الرئيس، تقرير المجلس عن نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والذي يسلط الضوء على أهم الأحداث والنشاطات خلال العام الفائت وعن الخطط الإستراتيجية للبنك. وتضمن التقرير اقتراح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن العام ٢٠١٦، وانتهى التقرير بتوجيه الشكر إلى إدارة البنك وموظفيه وإلى البنك التجاري القطري على شراكته القيمة وتوجيهه الاستراتيجي، وإلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والمصرف المركزي وكافة الهيئات التنظيمية والرقابية التي يخضع لها البنك، على دعمهم المستمر والقيّم للبنك. **صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.** **القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/١)**
البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والتصديق عليه.
استعرض الممثل الحاضر عن مدقق الحسابات (بي دابل يو سي) تقريره على المساهمين حيث أوجز مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات المالية ومسؤولية مدقق الحسابات وأبدى رأي المدققين الخارجيين بشأن البيانات المالية الموحدة حيث أكّد على التزامها بالمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل دوري. وفي النهاية تلا المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى وأكّد عدم وجود أي مخالفات مادية ارتكبها البنك خلال الفترة المشمولة بالبيانات، وذلك حسب علمه واعتقاده. **صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مراجع حسابات الشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.**

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/٢)

البند الثالث: مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والتصديق عليها.

تم استعراض البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وبعد فتح باب النقاش، رد الرئيس التنفيذي بالإنابة للبنك على أسئلة المساهمين موضح بأن المخصصات للربع الأول للعام ٢٠١٧ شهدت إنحفاض بنسة ٥٠% عن الفترة ذاتها للعام ٢٠١٦ ، متطرقاً للخطوات المكثفة التي تم اتخاذها من قبل البنك في مسائل إدارة المخاطر والائتمان والمخصصات.

لم يثر المساهمون أي أسئلة أخرى عن الميزانية فأغلق رئيس مجلس الإدارة باب النقاش، وعليه صادقت الجمعية العمومية بنسبة ٦٥،٩٧% على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/٣)

البند الرابع: النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح سواء نقدية أو أسهم منحة عن العام ٢٠١٦.

صادقت الجمعية العمومية بنسبة ٦٥،٩٧% على اقتراح عدم توزيع أرباح على المساهمين عن العام ٢٠١٦.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/٤)

البند الخامس: الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على اقتراح عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام ٢٠١٦.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/٥)

البند السادس: النظر والموافقة على النسخة المنقحة من نظام "سياسة مكافآت مجلس الإدارة " ، والمقترحة تماشياً مع النظام الجديد رقم "R.M.٧/٢٠١٦." التابع لهيئة السلع والأوراق المالية.

ذكر المقرّر انه قد تم رفع النسخة المنقحة من نظام "سياسة مكافآت مجلس الإدارة " إلى هيئة الأوراق المالية والسلع ("الهيئة") ، حيث تمّ الحصول على الموافقة وأضاف المقرّر أن النظام معروض على الموقع الالكتروني للبنك.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على اقتراح على النسخة المنقحة من نظام "سياسة مكافآت مجلس الإدارة " ، والمقترحة تماشياً مع النظام الجديد رقم "R.M.٧/٢٠١٦." التابع لهيئة السلع والأوراق المالية.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/٦)

البند السابع: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في٢٠١٦/١٢/٣١ ، أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (٦٠,٥٩%) على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، مع العلم أنه قد تمّ حذف أصوات مجلس الإدارة عند احتساب التصويت على هذا البند.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/٧)

البند الثامن: إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

بعد مغادرة مدققي الحسابات قاعة الاجتماع وبعد المداولة، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة مدققي الحسابات السادة / بي دابل يو سي من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/٨)

البند التاسع: تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٧ وتحديد بدل أتعابهم.

ذكر المقرّر أن لجنة التدقيق وبعد تقييم أداء السادة / برايس ووتر كوبرز ، فقد أوصت مجلس الإدارة على تعيين السادة / برايس ووتر كوبرز (بي دابل يو سي) كمدققين للحسابات عن العام ٢٠١٧. وبعد فتح باب النقاش، رد رئيس مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين موضح بأن أداء بي دابل يو سي هو جيد وذو مهنية عالية.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تعيين السادة / بي دابل يو سي كمدققي الحسابات الخارجيين للبنك لعام ٢٠١٧ وتحديد أتعابهم بمبلغ اجمالي مقداره ٥٧٨,٠٠٠ درهم (خمسماية وثماني وسبعون ألف درهم).

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/٩)

<u>البند التاسع:</u> الموافقة على مقترح تعيين كل من السيد جوزيف أبراهام والسيد فهد بادار كأعضاء مجلس الإدارة وذلك لإكمال فترة سلفهما ، ممثلين البنك التجاري.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على اقتراح تعيين كل من السيد جوزيف أبراهام والسيد فهد بادار كأعضاء مجلس الإدارة وذلك لإكمال فترة سلفهما ، ممثلين البنك التجاري.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/١٠)

<u>ثانياً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص</u> (تصويت: ٧٥% من الأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية):

<u>البند الأول:</u> المصادقة على إنشاء برنامج واحد أو أكثر لإصدار (أوراق مصرفية متوسطة الأجل، أوراق تجارية، شهادات ايداع)، وتحديد قيمة مليار دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عملات أخرى ، شريطة أن تتقيد مبالغ هذه الإصدارات بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات.

وبعد فتح باب النقاش، رد الرئيس التنفيذي بالإنابة للبنك على أسئلة المساهمين موضح بأن البنك سيكون في حدود المليار دولار أمريكي
في جميع الأوقات . وقد أكد الرئيس التنفيذي بالإنابة أن حجم لإصدارات المتوسطة الأجل، يعتمد على أداء البنك ونسبة النمو حلال العام ٢٠١٧.

وبعد المداولة، تمت الموافقة بالإجماع على إنشاء برنامج واحد أو أكثر لإصدار (أوراق مصرفية متوسطة الأجل، أوراق تجارية، شهادات ايداع)، وتحديد قيمة مليار دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عملات أخرى ، شريطة أن تتقيد مبالغ هذه الإصدارات بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/١١)
<u>البند الثاني:</u> المصادقة على أي إصدار لسندات على أساس مستقل (سندات تقليدية، سندات مهيكلة، شهادات ثقة أو غيرها من أدوات الدين المماثل) أو حسب مقتضى الحال من خلال ترتيبات مضمونة سواء على شكل قرض أو سندات، وتحديد قيمة ٧٥ مليون دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عملات أخرى كحد أقصى، مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن.
وبعد فتح باب النقاش، رد الرئيس التنفيذي بالإنابة للبنك على أسئلة المساهمين موضح بأن هذه السندات ستكون بشكل إضافي على رأس المال من المستوى الأول بقيمة ٧٥ مليون دولار أميريكي ، مابين البنك العربي المتحد و البنك التجاري ، بهدف دعم نسبة كفاية رأس مال البنك. وأكد الرئيس التنفيذي بالإنابةً بأنه عملاً بموافقة المصرف المركزي ، فإن التكلفة الخاصة بهذه السندات ستحدد بناءً على أسعار السوق وسيتم التحقق من صحتها من قبل عدة بنوك إستثمار . كما أوضح الرئيس التنفيذي بالإنابة بأنه لم يتم تحديد هذه النسب في الوقت الحالي مؤكداً بأن الإتفاق لإصدار الدائم لرأس المال من المستوى الأول سيكون غير قابل للإستدعاء على مدى السنوات الخمس الأولى.
وبعد المداولة، تمت الموافقة بالإجماع على أي إصدار لسندات على أساس مستقل (سندات تقليدية، سندات مهيكلة، شهادات ثقة أو غيرها من أدوات الدين المماثل) أو حسب مقتضى الحال من خلال ترتيبات مضمونة سواء على شكل قرض أو سندات، وتحديد قيمة ٧٥ مليون دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عملات أخرى كحد أقصى، مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن.
القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/١٢)
<u>البند الثاني:</u> عدم قابلية الأدوات الناتجة عن الإصدارات المذكورة أعلاه للتحول إلى أسهم في رأس مال البنك، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد الوقت والطريقة المناسبة لتنفيذ هذه الإصدارات بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات عليها.
صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على عدم قابلية الأدوات الناتجة عن الإصدارات المذكورة أعلاه للتحول إلى أسهم في رأس مال البنك، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد الوقت والطريقة المناسبة لتنفيذ هذه الإصدارات بعد الحصول على موافقة

هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات عليها.

القرار رقم (ق ج ع ٢٠١٧/١٣)

انتهى اجتماع الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد بعد أن تمت مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والتصويت عليها.

شكر الرئيس الحضور على مشاركتهم وملاحظاتهم وأعلن عن انفضاض الاجتماع ورفع الجلسة في تمام الساعة السادسة.

رئيس مجلس الإدارة

فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

المقرر

وائل زهنان

مدققي الحسابات

بي دابل يو سي (PWC)

جامعو الأصوات:

السادة / سوق أبو ظبي للأوراق المالية

سوق أبوظبي للأوراق المالية
ADX
ABU DHABI SECURITIES EXCHANGE
P.O.Box: 54500 - Abu Dhabi - U.A.E.
CSD